



التسلسل العام للدروس (3)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

المؤلف رحمه الله تقدم معنا أنه ذكر ضابط الحديث الصحيح ، وقال :

﴿ وَخَبَرُ الْأَحَادِ بِنَقْلِ عَدْلٍ تَامِّ الضَّبْطِ ، مُتَّصِلِ السَّنَدِ ، غَيْرِ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍ : هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ . ﴾
 قال رحمه الله : وَتَفَاوُتُ رُتْبُهُ بِتَفَاوُتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ .

يريد أن يقول : إن هذه الشروط تتفاوت في العلو والتوسط وأول درجاتها ، يريد بذلك أن الأحاديث الصحيحة ليست في رتبة واحدة ، وهذا المبحث من دقائق بحث المحدثين ، فالعلماء جعلوا هناك أسانيداً من أعلى الأسانيد صحة.

مثلاً : رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، من أعلى درجات الصحيح ، إذا جاءك الإسناد : الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، وهو موجود في الصحيحين وفي خارجهما ، هذا من أصح الأسانيد .
 ومثل ما يقولون : مالك عن نافع عن ابن عمر ، وهكذا .

جُل مَنْ فِي الصَّحِيحِينَ ، مِمَّنْ يَرَوُونَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، هَذِهِ أَسَانِيدٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ ، كَثِيرٌ مِنْ تَلَامِيذِ نَافِعٍ دَخَلُوا عَلَى نَافِعٍ فِي الْإِسْنَادِ إِلَى ابْنِ عُمَرَ ، أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الصَّحِيحِينَ تَرَوِي مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، يَرَوِيهَا عَنْ نَافِعٍ تَلَامِيذُهُ ، وَهَكَذَا ، نَجِدُ أَحَادِيثًا أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ، بِأَسَانِيدٍ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ ، هَذِهِ لَا يَقْدَمُ عَلَيْهَا الْعُلَمَاءُ أَحَدًا ، مِنْ جَلَالَتِهَا ، وَثِقَتِهَا ، وَإِمَامَةِ أَصْحَابِهَا .

تأتي أحاديث أقل من هذا ، فيريد المصنف أن درجات الصحيح ليست واحدة ، بل تتفاوت ، إلى أن تصل إلى درجات أقل.

مثلاً : رواية حماد بن سلمة ، عن ثابت البناني ، عن أنس ، هذه يرويها مسلم ؛ لأن مسلماً أخرج لحماذ بن سلمة دون البخاري ، البخاري لم يخرج لحماذ بن سلمة في الأصول ، الدرجة أقل قليلاً .

والسبب : أن أوصاف الحديث الصحيح تتفاوت ، هل هذا الراوي يقارن بهذا ؟ لا ، الأعمش إمام ، منصور بن المعتمر إمام ، هذان جبلان ، انظر هذه الجبال ، سنقارن بين جبال ، إذا أردت أن تقارن منصوراً بالأعمش ما يتقارنان ، وهما جبلان ، لما سئل ابن معين : ما تقول في منصور والأعمش ؟ ما احتمل المقارنة ، قال : الأعمش إمام ، لا يخطئ ، والأعمش يخطئ ، ويدلس أحياناً ، مع أن الأعمش إمام ، خطؤه يُعد ، لكن بالمقارنة بمنصور بن المعتمر فهو إمام أجل .

وهذا نص عليه الإمام مسلم في المقدمة ، يقول : من يقارن بابن عون ؟! ابن عون راو عالي الثقة ، ابن سيرين عالي الثقة ، إذا قارنت ابن سيرين بابن عون ، ما تدري أيهما أوثق ، من شدة الثقة التي هم فيها ، كان ابن سيرين يقول : لا أحدث



وابن عون حي ، وكان أصحاب ابن سيرين يقولون : كنا نرى ابن سيرين إمامًا كبيرًا جدًّا ، وهو كذلك ، لكن يقولون: لما رأينا ابن عون نسينا ابن سيرين ، أنت تقارن بين جبال .

فهو يريد هنا أن يقول : إن رتب الصحيح تتفاوت ، كذلك يأتيك حديث متصل ، في غاية الاتصال ، إسناده بالتحديث، ومن أئمة ، ليس فيه شذوذ ولا علة ، فلا تقارن هذا بهذا ، هذا ما يريد الحافظ أن يقوله .

مثلاً : هل إذا جاء حديث متفق على صحته ، مثل حديث اختلف فيه والصحيح أنه صحيح ؟ لا ، ما اتفق عليه أقوى. في الواقع ، هل يستوي الرجال عندك أنت في هذا الزمان ؟ لا يستوون ، إذا ذُكر فلان تقول : صاحب صدق ، وذاك صاحب صدق ، لكن ليس كذلك ، حتى أنت تفاوت بين الرجال ، لو جاءك شخص وأخبرك أن فلاناً حدثه ، قلت : لا بأس ، لكن إذا جاءك فلان عن فلان ، من أهل العلم والثققات ، فتوى أو خبر أو شيء في الحياة ، قلت : لا ، هؤلاء أولى عندي ، حتى نحن نمارس هذا ، لا نسوي هذا بهذا .

مثلاً : لو أتينا إلى أسانيد نازلة ، كبهز بن حكيم ، عن أبيه عن جده ، هذه يروى منها أحاديث ، سلسلة صحيفة يروى منها أحاديث ، ومثل : صحيفة العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، ومثل : صحيفة عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، نحن دائماً نرى في الأحاديث : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، هذه رتبها رتبة صحيح نازل ، تجد الرواة قبل الصحابي فيهم كلام ، ليسوا كأولئك .

يريد الحافظ أن يرتب الصحة بالقوة ، بالأدنى فالأدنى .

قال : **وَمَنْ تَمَّ قَدَمَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ، تَمَّ مُسْلِمٌ .**

أي بسبب تفاوت رتبة الأحاديث الصحيحة ، قدمنا البخاري على مسلم ، لو أردنا أن نرتب بالأصححة ، قلنا : البخاري أصح من مسلم ، ومسلم بعده ، أصح ممن بعده ، وتقديم البخاري على مسلم تقديم في الجملة ، البخاري في الأصححة أقوى من مسلم ، والكل قوي ، والسبب أن البخاري كانت شروطه في الصحة أشد نوعاً ما ، والانتقاء عنده أشد بالنسبة لرجال الأسانيد ، فكان أشد من مسلم في هذه الناحية ، فقدم صحيح البخاري ، ناهيك عن أن البخاري شيخ مسلم ، والأحاديث التي انتقدت على البخاري قليلة ، بإزاء مسلم ، مجمل ما انتقد عليهما قرابة ثلاثمائة حديثاً ، أكثرها عند مسلم ، فهناك تفاوت في الأصححة ، لكن الكل صحيح .

قال : **تَمَّ شَرْطُهُمَا .**

ما معنى شرط البخاري ومسلم ؟

لو ذهبنا للمستدرک للحاكم ، كثيراً ما يأتي ويقول : هذا الحديث صحيح الإسناد ، على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، عندنا شيء يسمى شرط البخاري ومسلم ، نأتي إلى حديث ، ونقول : هذا الحديث على شرط الشيخين ؛ لأجل أن نُكسبه قوة ، ومعنى شرط الشيخين : أننا وجدنا حديثاً بإسناد موجود في الصحيحين ، بالصفة والكيفية التي أخرج بها البخاري ومسلم .



فعندنا أمران :

الأمر الأول : أن رجال الإسناد هم رجال البخاري ومسلم .

الأمر الثاني : بالصفة التي أخرج بها البخاري ومسلم .

فإذا وجدنا الحديث بإسناد أخرج به البخاري ومسلم ، بالإسناد نفسه وبالصفة - الكيفية - التي أخرجها بها ، مع أن المتن غير موجود في البخاري ومسلم ، قلنا : هذا على شرط الشيخين .

بالمثال يتضح المقال :

عندنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : [إذا صلى أحدكم فليشدد على حقه - أي وسطه - ولا تشتملوا كاشتمال اليهود] بهذا اللفظ هو غير موجود في البخاري ومسلم ، ما أخرجاه بهذا اللفظ ، لكن الحديث أخرجه الحاكم من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر ، هذا الإسناد نراه في الصحيحين ، موجود ، أيوب عن نافع عن ابن عمر ، ليس موجوداً فقط ، بل تكاد تفتح الصحيح فتجده في أي صفحة ، أو على الأقل خمس أو عشر ، تجده بكثرة ، رأينا هذا الإسناد أخرجه الحاكم ، أيوب عن نافع عن ابن عمر ، لكن اللفظ لم يخرج به البخاري ومسلم : [فليشدد على حقه ، ولا تشتملوا كاشتمال اليهود] هو موجود في الصحيحين : [فليلتحف به] ، الحاكم رأى أن الإسناد هذا موجود في الصحيحين ، واللفظ ليس موجوداً عندهما ، لكنه خرج ، قال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، كأن الحاكم يقول للبخاري ومسلم : ترى هذا الحديث على شرطكم ، المفترض يدخل في الصحيحين ، كأنه يقول هكذا .

مثال معاكس لكي ترسخ المعلومة :

حديث زيد بن أسلم ، قال : [أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم ، أن نسبح دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، ونحمد ثلاثاً وثلاثين ، ونكبر أربعاً وثلاثين] أربعاً وثلاثين : أي تمام المائة ، الحديث أخرجه الحاكم ، من طريق هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن كثير بن أفلاح ، عن زيد بن ثابت الصحابي ، دعونا ننظر ماذا قال الحاكم ؟

قال عقب ذلك : صحيح الإسناد ، وسكت ، قلنا : لماذا لم تقل : على شرط الشيخين ؟ سألنا الحاكم - لو قدرنا - : لم لم تقل : على شرط الشيخين ؟

قال : لأن البخاري ومسلمًا ما أخرجا هذه السلسلة في الصحيحين ، لو تقرأ البخاري من أول الحديث إلى رقم سبعة آلاف ، ما تجد هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن كثير عن زيد ، لم يخرج البخاري لابن سيرين عن كثير ، أبدًا ، هو أخرج لابن سيرين ، وأخرج لزيد بن ثابت ، كأشخاص وأفراد بانفراد ، لكن بهذه الكيفية والصفة الإسنادية لم يخرج ، قال الحاكم : صحيح الإسناد ، لماذا لم تقل على شرط الشيخين ؟

قال : غير موجود ، هذا الإسناد إذا وجدته في الصحيح ، سأقول : على شرط الشيخين .

وعندنا شرط البخاري فقط ، وشرط مسلم فقط ؛ لاحتمال أن الإسناد الذي أمامه أخرجه البخاري ولم يخرج به مسلم ، والعكس صحيح .



مثلاً: حديث تعرفونه في صحيح مسلم، [أن النبي ﷺ، نهي عن ثمن السنور] - القط- ، الحديث من طريق أبي الزبير المكي ، عن جابر - رضي الله عنه - البخاري لم يخرج لأبي الزبير (مُحَمَّد بن مسلم بن تدرس) ، نهائياً ، لو تبحت في صحيح البخاري عن أبي الزبير عن جابر لا يوجد ، تذهب إلى مسلم تبحت عن أبي الزبير عن جابر موجود ، لو أتاني حديث خارج صحيح مسلم ، من طريق أبي الزبير عن جابر ، أقول : على شرط مسلم ، تقول : لماذا لم تقل : على شرط البخاري ؟

أقول : ما أخرج البخاري للسلسلة هذه ، والعكس صحيح ، عكرمة عن ابن عباس ، البخاري أخرج لعكرمة عن ابن عباس ، بينما الإمام مسلم لم يخرج لعكرمة في صحيحه ، أبداً ، وهو تلميذ ابن عباس ، شيء غريب ، لم يخرج لعكرمة ، لو وجدنا حديثاً من طريق عكرمة عن ابن عباس ، نقول : على شرط البخاري ، مسلم لا يروي عن عكرمة ؛ لأن الحاكم يقول لك : هات لي في صحيح مسلم عكرمة عن ابن عباس ، لا يوجد .

إذن نعيد الترتيب للأصححة :

1. صحيح البخاري .
2. صحيح مسلم .
3. ثم شرطهما .
4. ثم شرط البخاري .
5. ثم شرط مسلم .
6. ثم ما صح بعد ذلك .

يأتينا حديث إسناده صحيح ، لا في البخاري ، ولا في مسلم ، ولا على شرطهما ، ولا على شرط أحدهما ، كما مثلنا : حديث عروة بن مضر ، لا في البخاري ، ولا في مسلم ، ولا على شرط البخاري ومسلم ، وهو صحيح ، وعندنا أحاديث كثر ، موجودة في بلوغ المرام ، صحيحة ليست على شرط البخاري ومسلم ، أول حديث في : [هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميته] مثلاً ، وهكذا ، ولا أريد الخوض في تفاصيل في شرط البخاري ومسلم ؛ لأن هذه - إن شاء الله - في مقدمة ابن الصلاح .

الحافظ قال : الأحاديث تنقسم إلى قسمين :

1. أحاديث مقبولة .
2. أحاديث مردودة .

الأحاديث المقبولة :

1. الصحيح .
2. الحسن لذاته .



الحافظ ما عرّف الحسن لذاته ؛ لأنه قال كلمة عرف عرّفه بها ، تعريف الحسن هو تعريف الحديث الصحيح تمامًا ، لكن بدل : "تام الضبط" تضع : "خفيف" وانتهى ، ولذلك :

﴿ قال : فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ : فَاحْسَنُ لِدَاتِهِ ، وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحِّحُ . ﴾

لو أردنا أن نعرف الحديث الحسن لذاته ، قلنا : هو خبر الآحاد ، بنقل عدل خفيف الضبط ، متصل السند ، غير معلل ولا شاذ .

ما معنى خفيف الضبط ؟ بكل سهولة : خفيف الضبط يطلق على راويين :

1. الراوي الذي تُكلم فيه بكلام لا ينزله إلى الضعف ، يبقى وسطاً ، لا هو ثقة ، ولا هو ضعيف ، تكلم فيه كلاماً محتملاً ، لم يجعله في حيز الضعيف .

مثلاً : إذا أتينا إلى راو هو ليس بذاك الثقة ، ولا هو بالضعيف ، تكلم فيه ، راو مشهور جداً ، نعرفه كلنا ، مُجَّد بن إسحاق ، مُجَّد بن إسحاق كثير من أهل العلم يتوسط فيه ، يقول : حديثه حسن ، لأنه تُكلم فيه ، فلا هو بالحافظ ، ولا هو بالضعيف ، هذا القسم الأول .

2. الراوي الذي لم نعرف حفظه التام .

يأتيك رواة لهم أحاديث قليلة ، ولا نعرف لهم خطأ ، يقول فيه الأئمة : فلان لا بأس به ، لم يُتَّكلم في حفظه ، تقرأ ترجمته ما تجد فيه طعناً ، إنما تجد أن هذا الراوي ليس بذاك المشهور ، وهذه الناحية الثانية قليل من الشراح من يشير لها ، بل تكاد تكون منعدمة ، السبب : أنهم ركزوا على الراوي الذي تُكلم فيه .

في الحقيقة : عند ممارسة من يُحسِّن - ومنهم الحافظ ابن حجر - ، يطلق التحسين على الراوي الذي لم يخف ضبطه ، ما خف ضبطه أصلاً ، ولا نعرف أنه خف ضبطه ، لكن لم نعرف تمام حفظه ، بسبب قلة المروري ، الأئمة كيف يعرفون أن هذا الراوي تام الضبط ؟ تظن أن العملية سهلة في البداية ، لكنها في غاية الصعوبة عندهم ، لكن الحمد لله ، هم أراحونا بذلك .

مثلاً : الإمام أحمد ، لما سئل عن عبد الملك بن عمير : ما تقول فيه ؟

قال : له خمسمائة حديث ، اضطرب في أكثرها ، كيف عرفت أنه اضطرب ؟ لو كان لوحده ، ولا شاركه أحد فيها ، حتى لو كان الراوي كذاباً سيكذب ، ما أحد يدري عنه ، الراوي إذا انفرد مشكلة ، كيف تصدقه أو تكذبه ؟

لكن يقول : روى خمسمائة حديث ، عرضها على زملائه ، وعلى من شاركوه في الرواية ، وجدوه دائماً يخالف ، ودائماً يزيد ، ودائماً ينقص ، ما عنده ذلك الحفظ ، يشاركه في الحديث عشرة يخالف ، يشاركه عشرون راوياً ثم يزيد ، وينقص ، ليس بتام الحفظ ، فيقول الأئمة بعد غربلة الجميع ، والاثم يصدر لهذا الراوي دون زميله ؛ ضيق الدائرة عليه ، حتى تجعلها عليه ، بعرض المرويات على زملائه .



وهذا موجود حتى بينكم ، لو كان بيننا شخص دائماً يأتي بأخبار غريبة ، نقول له : كل الموجودين لم يقولوا هذا ، من أين تأتي بالخبر ؟ أول مرة ما نستطيع نقول : هذا الراوي حافظ أو كذا ، يحتمل أنه أتى بكلام صحيح ، لكن بعد كثرة ما يقول ، وعرضه على زملائه ، وجدنا ريبة ، هو ليس كاذباً ، لكنه يهيم ، ما يتقن الأمر ، نقول : فلان لا تعتمدوا على خبره ، لكن بعدما عرضناه على زملائه ، وتبعنا أخباره ، كما قال ابن معين : أتزوجونه ؟ قلنا : أشد.

أريد أبين لكم عقلياً كيف تتم العملية ، فهم حينما قالوا : خفيف الضبط ، عرفوا كيف يهيم ، فهذا قليل المرويات ، والذي يروي مثلاً عشر مرويات ويتقنها ما تستطيع نقول : هذا حافظ كبير ، أو تام الحفظ ، لماذا يصفون الراوي بأنه تام الضبط ؟

لأن عنده عشرة آلاف حديث ، ما دخل هذا على هذا ، أنت لو تحفظ شخصاً مائة حديث ، وتحفظه خمسمائة بعدها ، يدخل هذا على هذا ، يقول : عن أبي هريرة ، وهو عن ابن عمر ، وهذا اللفظ يعطيه هذا اللفظ ، وهذا المتن يركبه على هذا السند ، هذا الواقع ؛ ولذلك لماذا قالوا للرواة ضعفاء ؟ يقول : هذا حديث جابر رفعه ، هذا حديث ابن عمر ، دخل على ذلك ، فالرواة يوصفون بتمام الحفظ عندما تكون لهم مرويات كثيرة جداً .

مثلاً : هشام بن عبد الله الدستوائي ، حفظ ابنه عشرة آلاف مما يرويه هشام الدستوائي ، إمام كبير جداً ، كان شعبة يقول : لا أستطيع أن أقول عن أحد : طلب العلم لوجه الله إلا هشام ، كان إماماً في الحديث وإماماً في العبادة والزهد . فالشاهد أن عنده مرويات كثيرة جداً ، فكلما كثرت المرويات عرفنا تمام حفظه ، لكن شخص يحفظ عشرة أحاديث ، هذه يحفظها كل أحد ، يحفظ مائة حديث ، يمكن أيضاً يحفظها كل أحد ، لكن الذي تتعجب منه : الذي يحفظ المرفوعات ، والموقوفات ، والمقطوعات ، والموضوعات ، الإمام ابن معين يقول : حفظنا أربعة آلاف حديث لراو ضعيف ، قيل : هذا راو ضعيف ! قال : نعم ، حفظناها ، ثم سجرنا بها التنور ، فأخرجنا خبزاً نضيجاً ، يحفظ الضعيف لكي لا يدخل على الصحيح ، فالأئمة مع كثرة حفظهم يميزون هذا عن هذا .

مثال للحسن لذاته :

حديث أنس رضي الله عنه : [أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد شاباً مريضاً ، فقال : كيف تجددك؟ ، قال : أرجو الله وأخاف ذنوبي ، قال : لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن ، إلا أعطاه الله ما يرجو ، وأمنه مما يخاف] .

هذا الحديث نأخذ تطبيق الحافظ عليه : الحديث في سنن أبي داود ، قال الحافظ : إسناده حسن ، لماذا لم يقل : إسناده صحيح؟

قال : فإن جعفر صدوق صالح ، احتج به مسلم ، ووثقه النسائي ، وتكلم فيه الدارقطني وغيره ، لماذا خف ضبطه ؟ لأن هناك من وثقه ، وهناك من تكلم فيه ، والحافظ يقول : مثل هذا الذي تكلم فيه ، حفظه ليس قوياً تماماً ، نزله إلى صدوق .



ولذلك نأخذ فائدة مهمة : راوي الحديث الحسن ما يقولون عنه : ثقة ، يقولون عنه : صدوق ، لا بأس به ، صالح ، وسط ، وغيرها من ألفاظ التوسط .

لو فتحنا "تقريب التهذيب" كمثال مبسط ، الحافظ يقول : فلان ثقة ، وبعده : فلان صدوق ، لماذا قال : صدوق؟ عندك قاعدة : وصف الراوي بأنه صدوق وتنزيله ، دليل على أن الراوي لم يبلغ مبلغ الثقة ، ولم يصل إلى درجة الضعيف ، في الغالب يطلقون : صدوق ، على مَنْ تُكَلِّم فيه ، بكلام لا ينزل إلى درجة الضعيف .

تنبيه : يطلقون الحديث الحسن على من خف ضبطه ، هذا اصطلاح اصطلاح عليه ابن الصلاح ، أول من تكلم فيه تقريباً ابن الصلاح ، ثم جاء الناس بعده ، قالوا : ما هو الحديث الحسن ؟ الذي خف ضبطه ، فإذا ذهبنا للتراجم ، وصفوه بأنه صدوق ، أو لا بأس به ، وهي أغلب الألفاظ ، سأقول : حديثه حسن ، شأن المصطلحات يجب أن نتعامل معها بعمق ويُعد نظر ، أنا ترددت في إلقائها ، ولكن أشعر أنه لا بد من ذكرها ولو بشيء وجيز .

هذا اصطلاح اصطلاحه ابن الصلاح تقريباً ، وجاء مَنْ بعده على هذا المنوال ، ومنهم ابن حجر ، إذا اصطلاح عالم اصطلاحاً ، لا يعني هذا الاصطلاح تطبيقه على كلام الأئمة الآخرين ؛ لأن هذا جاء من ابن الصلاح .

مثلاً : إذا جاءنا حديث حكم عليه عالم من العلماء بأنه صحيح ، وهو من المتقدمين ، لا تقل : حسن .

مثال : صحيح ابن حبان ، طبعاً له اسم طويل ، لكن العلماء درجوا على تسميته "صحيح ابن حبان" هو اشترط أن يخرج الصحيح ، كذلك الحاكم ، هل سمعتم الحاكم يقول : "غير صحيح" ؟

دائماً يقول : صحيح ، ابن حبان يصحح ، كله صحيح ، مع أنه يخرج لمحمد بن إسحاق ، مع أن مُجَدِّد بن إسحاق صدوق ، هل نقول لابن حبان : أخطأت لأنك صححته ؟ المفروض تقول : حسن ؟

نقول : هذا ليس في اصطلاحه ، هذا اصطلاح جاء بعده .

تأتي لإمام من الأئمة ، كالإمام أحمد ، أو البخاري ، أو ابن معين ، أو ابن المديني ، يحكم على حديث بأن إسناده صحيح ، فيأتي إنسان فيقول : لا ، ما هو بصحيح ، فيه مُجَدِّد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي ، حديثه في رتبة الحسن ، يأتي يعقب ، ويقول : لا ، هذا حسن ، وليس بصحيح ، نقول : لأن هذا الإمام ما يعرف هذا الاصطلاح ، السبب : أن الأئمة السابقين عندهم تقسيم الحديث إلى قسمين : صحيح أو ضعيف ، ما فيه توسط ، إذن أين يوجد الحسن ؟

في قسم الصحيح ، واسمه صحيح ، والأئمة المتقدمون أطلقوا الحسن ، لكن ليس بمعنى الحسن عند المتأخرين .

البخاري كل حديثه صحيح ، الإمام مسلم صحيح ، ما يأتي أحد مثلاً إلى مطر الوراق في صحيح مسلم ، ويصف حديثه بأنه حسن ؛ لأن مطر الوراق صدوق ، والإمام مسلم أخرج له في صحيحه .

تنبيه : لو سألتكم سؤالاً عقلياً : هل الراوي خفيف الضبط دائماً خفيف الضبط ؟ ما يتم ضبطه يوماً ؟



الراوي خفيف الضبط ليس دائماً خفيف الضبط ؛ لأنه أحياناً يكون تام الضبط ، فهذا الاتهام جعل الأمر معقداً قليلاً ، فخفيف الضبط ليس في كل حديث خفيف ضبط ، لكن يجب أن نفهم أنه خفيف الضبط في الجملة ، كأن يأتيك راو ، متكلم فيه ، بكلام أحياناً يكون شديداً ، لكن عن شيخه فلان يعتبر إماماً .

عندنا حماد بن سلمة ، الحافظ في التقريب يقول : صدوق ، لكن حماد بن سلمة في ثابت البناني ، يقدم على من شئت من الأسانيد في الجملة ، يقول الإمام مسلم في "التمييز" : حماد بن سلمة عن ثابت البناني يُجمع عليه .

فوائد :

- الغريب المطلق هو : ما روي من طريق واحد فقط .

- الغريب النسبي : روي من خمس طرق .

لماذا استغرب المطلق من طريق واحد ؟

لأن هذا الطريق الذي استغرب غير صحيح ، فهي غرابة لغوية ، مثل : الإمام الترمذي طعن في حديث أبي موسى ، مع أنه في صحيح مسلم ، النبي عليه الصلاة والسلام قال: [الكافر يأكل في سبعة أمعاء ، والمؤمن يأكل في معي واحد] والحديث في الصحيحين ، من رواية ابن عمر وجابر وغيره ، لكن عن أبي موسى من رواية كُريب لا ، غريب ، أخطأ كريب ، فأتي واستغرب غرابة لا إسنادية ، ولكن غرابة استنكارية ، أحياناً يطلقون غريب ومعناها "مستنكر" ولذلك هذا العلم ليس جامداً ، ليس رياضيات (واحد+واحد=اثنان) لا ، ينبغي لك أن يكون عندك مهنة ، الغريب يطلق على كذا ويطلق على كذا ، عندما تلجأون إلى التطبيق والعمل ، تتمرنون أكثر فأكثر ، هذه مفاتيح فقط .

لماذا لم يخرج البخاري ومسلم الحديث إذا كان على شرطهما ؟ أثبت أنه على شرط البخاري ومسلم ، هذه المسألة التي تختلف فيها ، حينما تأتي بحديث ، وعلى شرط البخاري ومسلم ، وجدت أنه عدل تام الضبط ، متصل السند ، لا فيه شذوذ ولا علة ، أقول للبخاري : لماذا لم تخرجه ؟

أحياناً البخاري يقول : لا ، أنا أرى فيه انتقاداً ، هذه مشكلة ؛ لأنه "أرى" والبخاري ألف صحيحه ، يقول : هذا لا ندخله ، هذا الجواب الأول .

الجواب الثاني : البخاري ومسلم لم يستوعبوا الصحيح ، البخاري يقول : تركت من الصحيح الكثير ، فيحتمل أن البخاري ومسلماً تركوه ، ويمكن أنه لم يبلغهم ، لكن البخاري ومسلماً - رحمهما الله - ، جاء في وقت تمكن الأسانيد ، الأحاديث في ذروة الصحة متوافرة .

نقطة مهمة جداً :

إذا كان عندنا أمر فقهي ، أصل في الباب ، والبخاري ومسلم لم يخرجاه ، فالبخاري ومسلم واقفان ضده ، وهذا نص عليه ابن عبد البر في "التمييز والاستدكار" ونص عليه شيخ الإسلام ابن تيمية ، إذا كان هناك أصل في الباب ولم يخرجاه ، دليل على موقف البخاري ومسلم من هذا ؛ لأن البخاري يقول : باب كذا ، ولا يخرج حديثاً ، يخرج آية وآثاراً عن



الصحابة ، ويترك حديثًا موجودًا في الباب ، مع أن البخاري يقول : هذا ليس على شرطي ، لماذا يذهب إلى الآية ، وآثار الصحابة ، ويترك حديثًا موجودًا ؟

هذا باب آخر ، وهو قضية : طريقة البخاري ومسلم الذكية جدًا ، في طريقة الإخراج ، خاصة البخاري ، عنده حذر عجيب جدًا .

لطيفة للبخاري :

من لطائف ما وقفت عليه : أفصح بن سليمان فيه كلام ، لكن روى حديثًا في التهجد عظيمًا جدًا ، ومن شيخ هو ثقة فيه ، لكن أفصح متكلم فيه ، العلماء تكلموا : كيف البخاري يخرج لأفصح بن سليمان ؟

البخاري خلص نفسه تمامًا ، أخرج له حديثًا واحدًا فقط ، وفي فضل التهجد ، وترك جميع أحاديثه ، فالتهجد ثابت ثابت ، انظر الذكاء في الإخراج ، الحديث هذا في فضل التهجد ، ما جاء به في قصاص ولا في حكم ، ولا في طلاق ، ولا في نكاح ، فضل التهجد ثابت في القرآن ، فالمنتقد حينما ينتقد بصورة نظرية ، يقول : لماذا لا يخرج لأفصح بن سليمان ؟ قلنا : كم حديثًا أخرج لأفصح ؟ حديثًا واحدًا ، قلنا : أين الحديث ؟ قال : في كتاب التهجد ، في فضل التهجد ، قلنا : والله ما عليه لوم - البخاري- وإن كان أفصح تكلم فيه ، البخاري خرج من الموضوع تمامًا ، لكن لم يورد له في الأصول .

جاء بعض المعاصرين وأطلق على أحاديث في الصحيحين أنها حسنة ، هو صادق أن الراوي خفيف الضبط ، نعم البخاري ومسلم أخرجوا لرواة خف ضبطهم قليلًا ، اشتد الانتقاد عليهم ، لكن ليس عندهم تقسيم ، هذا ماش على التقسيم العام عند الأئمة ، إما صحيح وإما ضعيف ، فقط ، فلذلك يجعلون الحسن في حد الصحيح ، يقول شيخ الإسلام - رحمه الله - : الأئمة لم يكونوا يقسمون ، إلا : صحيح أو ضعيف ، إلى أن جاء الترمذي ، فأتى بـ "حسن" ، لكن ليس يقصد الحسن الذي يقصده ابن الصلاح ومن بعده .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد .